

والواحد بخلاف والمعنى ليس كلام السلف في التسمية
التي رعاها في هذا المقام التي الخيلية والاشارة بالشراح
كلامه به في قوله عن الوقوع في الكذب وهما لفظه باننا نتبعنا
ناقص ويستوي اى اثبات ذلك الامر للمثبت فيجب تخصيص
ذلك الامر في الموضوعين به لا يتم الاستعارة المكنية
الآية ليصح البيان والتسمية على طريقة التوهم وتسمية
اى ذلك الالفاظ وقع من السلف باننا لا نستوي اى
عند السلف ولا يتصور في هذه العبارة اى التسمية
بالتسمية من السلف ووجه التسمية جواب
سؤال مقدر ناسخ عن قوله فيجب تخصيص الامر بما لا يتم
اه تقديره اذ اخصصت الامر في الموضوعين بما لا يتم
الاستعارة الآيه واخرجه الترتيب فلا يكون وجه التسمية
مانعا من دخول الغير فيه فكيف تخصصه فاجاب بقوله
ووجه التسمية اى اذا وجد في شيء آخر ليس موجبا
للتسمية اى لتسمية ذلك الشيء الاخر بذلك الاسم

في

في كونه مستحار الخيال وكذا في كونه مجازا في الاثبات
ويكون بعدم انفكاك المكنى عنها ولو قال ويكونا بتلازمهما
لكان اولى ولعله اظهر ما خفي واعرض عما ظهر وهو عدم
انفكاك التخيلية عن المكنى عنها فانه يجمع عليه وصاحب
الكشاف قائل بانفكاك المكنى عنها عن التخيلية فانه
قوله المكنية عنده قد يكونا تحقيقية وقد يكونا تخيلية
كونه استعارة تحقيقية بلا يبغي اى يجوز كونها مجازا
مراعاة بعض المواد وهو المادة التي شاع فيها استعمال
اللفظ الموضوع للملابر المشبه في ملاه المشبه وان لم يشع
تكونا القوية تخيلية وذهب الحسن في الفريدة الرابع الى ان
المادة التي وجد فيها المشبه ملاه حقيق يشبه به لا يشبه
المشبه به فيستحار من لفظه ملاه المشبه وان لم يشع استعماله
وان لم يوجد كما في اظفار الحية تكون القوية تخيلية والتقفى
لا يظالم على سبيل التصريح قال صاحب الكشاف انما راد الى ان
هذه الفريدة من حيث تسميتهم المهد بالجل فيه راد الى ان

